العدول النحويّ في لغة القرآنِ الكريم - دراسة تطبيقية -

د. قصي سمير عبيس الحلي،
كليّةُ الإمامِ الكاظمِ للعلومِ الإسلاميّةِ الجامعة، العراق

الملخص
يندرج هذا البحث ضمن محاولة للتوصل إلى قراءةٍ جديدةٍ للمعنى الوظيفي في السياق القرآني؛ لتوضِّح المعنى واختلافه في ضوء العدول النحوي في القرائن التي تفرزها أنظمة اللغة. يعرَّف العدول بأنه إسقاط قرينة مهمَّة لا يحسن الاعتماد عليها في الوصول إلى المعنى، وإذا اعتمدنا عليها لا يأمن الوقوع في اللبس. وفي الوقت نفسه لا يعني العدول فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجمل وقرائنها، بل يكون في حدود خاصة، ومواقف شائعة. وظاهرة العدول النحويّ قد ذُكِرت في القرآن الكريم، وذكِرت أيضاً في التراث العربي شعراً ونثراً، لما لها من تأثير خاصّ يجعل المخاطَب يتأمَّل في القصد، ومن هنا يمكن أن يُباحَ العدول؛ لأنه يعدُّ درجة من درجات الصواب، فالذي يعدل عن الاصل صاحب لغة، وإن عُدَّ من الشذوذ ، والشذوذ لا ينافي الفصاحة. وقد فرضت طبيعة البحث الوقوف أمام القضايا المتعلقة بآراء كلٍّ من النحاة، والمفسرين، وأهل القراءات حتى يسهل على القارئ الكريم الاهتداء إلى بعض أسرار القرآن الكريم. وانتظم هذا البحث في خمسة عدولات نحوية، وهي: العدول في العلامة الإعرابية، والعدول في قرينة النسبة، والعدول في قرينة الرتبة، والعدول في إضافة الصفة إلى موصوفها، والعدول في قرينة الأداة. وبعد ذلك شرعت بالخاتمة لأبيّن ما توصل إليه البحث من نتائج.

المقدمة

لم يغفلِ التراث العربيّ اللغويّ والبلاغيّ، عن ظاهرة الاستغناء النحويّ، فقد شاع عندهم الترخص ليس بسبب الضرورة فقط، وإنما لأسباب جماليَّة صوتية، وصرفيّة، ونحوية، وبلاغية. قال ابن جني في وصفه هذه الظاهرة «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً»[١].

أما المحدثون فقد تنوعت مسمَّياتهم لهذه الظاهرة كالانزياح، والعدول، وإهدار القرينة، ويطلق عليه أيضاً إطراح القرينة، فضلاً عن الترخص في القرائن[٢]. ولكنهم اكتفوا ببيان الأمثلة وشرحها من دون الوقوف على المصطلح، وتبويبه. وأوَّل من وقف على هذه الظاهرة وقفةً علميةً هو الدكتور تمام حسان الذي استلهم من كتب التراث، ووظَّفها في توضيح ذلك المصطلح[٣].

معنى العدول: هو استغناء، أو إسقاط قرينة مهمَّة لا يحسن الاعتماد عليها في الوصول إلى المعنى، وإذا اعتمدنا عليها لا يأمن الوقوع في اللبس. وفي الوقت نفسه لا يعني العدول «فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجمل وقرائنها، بل يكون في حدود خاصة، ومواقف شائعة»[٤]؛ لا يأباه الاستعمال اللغوي. أما الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية[٥]. فلا يقاس عليها[٦]؛ لأن الضرورات فيها لغة القبائل، وقد تخرج على قواعد النحويين؛ لأنها لم تحط بهذه المخالفات، لكن ليس خروجاً على اللغة، وعليه فإنَّ هذا الكلام داخل اللغة وإن كان خارج القواعد[٧]. ومن أهم شروطها أن يؤمن معها اللبس[٨]. فالمعنى يكون واضحاً وإن كان العدول في قرينة معينة؛ لأن هنالك قرائن أخرى تحلُّ محل القرينة المهدورة، فلا ضير من الاستغناء عن واحدة منها، وإقامة قرينة أخرى مقامها. «فاللغة ظاهرة إنسانية والإنسان بطبعه قلما يكتفي لإدراك شيء ما بقرينة واحدة تدلُّ على هذا الشيء»[٩]. وسنعرض فيما يأتي قرائن العدول النحويّ، وتحت كلِّ قرينة منها شواهدها القرآنية الخاصة بها:

العدول في القرائن النحويّة

اعتور العدول في المسائل النحويَّة، ودار تأثير هذا العدول في العلامة الإعرابية أو الحركات الموجودة في آخر الكلمة، لما يعتريها من تغيرات مخالفة للمتعارف عليه ليست لها علاقة في التأثير على المعاني، فبدونها يأمن المتكلم من اللبس، وإن كانت تعدُّ من القرائن الأساسية في الجملة، وهذا يجعلنا نعتمد على قرائن أُخر توصلنا إلى المطلوب. وهذه الظاهرة قد ذُكِرت في القرآن الكريم، وذكِرت أيضاً في التراث الأدبي العربي شعراً ونثراً، لما لها من تأثير خاص يجعل المخاطَب يتأمَّل في القصد، ويزدان شوقه، وينشغل ذهنه في التأمل والتدبُّر، فتقع في النصِّ البلاغة، ويزيد فيه إحكاماً بعيداً عن التصرف والضرورة، ومن هنا يمكن أن يباح العدول في تركيب بعض القبائل العربية؛ لأنه يعدُّ درجة من درجات الصواب، وما دام كذلك فلا يصح أن يوصف بالخطأ؛ لأن صاحب العدول ابن اللغة، وإن عُدَّ من الشذوذ[١٠]. فـ «الشذوذ لا ينافي الفصاحة»[١١]؛ ولهذا السبب قال أستاذنا طارق الجنابي: قد يكون ذلك مخالفاً للقواعد ولكنَّه داخل اللغة[١٢]. ومن ذلك : العدول في العلامة الإعرابية في آخر الكلمات والأمثلة كثيرة على ذلك، والعدول في قرينة النسبة، والعدول في قرينة الرتبة، والعدول في إضافة الصفة إلى موصوفها، والعدول في قرينة الأداة.

أولاً: العدول في العلامة الإعرابية: إن الحركة الإعرابية هي إحدى القرائن الأساسيَّة، وإنَّ النحاة بالغوا في الحرص عليها[١٣]. وبالرغم من ذلك «فقد جوَّز بعضهم التفريط بها من خلال بعض المواضع؛ لأن المعنى واضح بدونها»[١٤]، فتغني عنها قرينة، أو أكثر للوصول إلى المعنى المراد، فحين أُهدِرَت قيمة الحركة

الإعرابية في كلام المحاضر، والمذيع، والمحامي، كانت هناك قرائن أخر تحافظ على المعنى؛ ولذلك أصبح إهدار قرينة العلامة الإعرابية في الكلام أمراً غير واضح الضرر؛ لأننا وصلنا إلى وضوح المعنى على أي حال[١٥].

ويشترط للعدول في العلامة الإعرابية أمران، وهما: أن لا يتوقف عليها المعنى، وأن يؤمن اللبس فيها، ومن ذلك قوله تعالى (وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[١٦]. بجر لفظ الرسول على قراءة أهل بعض أعراب أهل البادية[١٧].

وهو إتباع في الموسيقى اللفظية لا في المعنى[١٨]. «وإنما أمن اللبس بالمفارقة في السياق بين البراءة وبين الرسول، وكذلك بين عدم صحة عطف الرسول على المشركين لانتفاء الجامع. ومن هنا كان الرسول معطوفاً على لفظ الجلالة سواء رفع أو خفض»[١٩]، وهذا المعنى تبنّاه ابن جني مخالفاً فيه سيبويه والجماعة فقال: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فهذا تناوله سيبويه والجماعة على أنه جارٍ مجرى الغلط، وأنا أرى فيه مع ذلك أنه ليس بغلط، وذلك أن أصله هذا جحر ضب خربٍ جحره ثم حذف المضاف وهو الجحر»[٢٠]. ومما تقدَّم يتبين أن المعنى - في الآية المباركة - واضح ولا يدعو إلى اللبس، ولا يحتاج إلى حركة إعرابية لتدل على أن الله ورسوله بريء من المشركين، أما إذا شكَّلت العلامة الإعرابية لبساً في المعنى لم يجز الاعتماد عليها، وإنما نعتمد على الدلالة السياقية للنص، ولذلك حلَّت القرينة الحالية محل قرينة الإعراب.

ومن العدول القرآني في القرينة الإعرابية قوله تعالى (قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا﴾[٢١] . على قراءة أبي عمرو بن العلاء، وابن عامر، ونافع وحمزة، والكسائي، بتشديد نون (إنّ)[٢٢]، وهنا «لا يتقدم خبر إنَّ على اسمها إلا أن يكون ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وليس قوله (لساحران) من هذا القبيل. فعلم (إنّ هذان) اسم إنَّ لجاء الترخص في الإعراب؛ لأمن اللبس، ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم إن وخبرها»[٢٣].

أما العلماء القدماء فقد أغرقوا بها تأويلاً؛ لكي يحملوها على الوجه الصحيح. فذكر أبو علي الفارسيّ: قرأ ابن كثير وحفص على أن (إن) تكون مخففة، دخلت اللام فرقاً بينها وبين النافية، وأبطل عملها لنقص لفظها، وقال الكوفيون (إن) هنا بمعنى النفي واللام بمعنى إلا، والتقدير: ما هذا إلا ساحران، وهو حسن على أصلهم غير أن أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى إلا. وقال أبو إسحاق الهاء مرادة والتقدير: إنَّه هذان لساحران، وقال قوم إن ههنا بمعنى نعم والمعنى نعم هذان لساحران، ويميل ابن يعيش مع استعمال بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال[٢٤].

وقال الواحدي «إن هذا اللغة حارثيَّة، وذلك أن بالحارث بن كعب[٢٥]، وخثعما[٢٦]، وزبيداً[٢٧]، وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد»[٢٨].

أما الباحث فيخالف ما فسره القدماء؛ لأن آراءهم لا تخلوا من التكلف والتعقيد، ولغتنا المجيدة مبنية على الذائقة والسليقة، فقوله تعالى ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ على قراءة أبي عمرو بن العلاء، وابن عامر، ونافع، وحمزة، والكسائي[٢٩]، بتشديد نون (إنّ) هي جملة لا لبس فيها، إذ يجوز العدول في العلامة الإعرابية؛ لإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم إن وخبرها. وهذا أيسر بكثير من الإغراق في التأويل.

ومن قرائن العدول في الإعراب قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً)[٣٠]. ففي هذه الآية يشير ابن يعيش إلى أمر مهم وهو «أنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال، إذ الخبر قد يكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال»[٣١]. أي لا يجوز أن يكون الخبر منصوباً لعامل عمل فيه النصب، ومرفوعاً لعامل عمل فيه الرفع في وقت واحد؛ لأن اجتماع النصب والرفع في الخبر محال. فالذين آمنوا منصوب بـ(إن)، والصابئون مرفوع كونه في موضع خبر، وفي الوقت نفسه معطوف على اسم إن، وفي هذه الحالة تعذر ذلك.

ومذهب الخليل وسيبويه في هذا التقديم والتأخير أن يكون الصابئون مرتفعاً بالابتداء، المعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله، والصابئون والنصارى كذلك أيضاً[٣٢]. أما الكسائي فقال:« هو نسق على ما في هادوا كأنه قيل: هادوا هم والصابئون»[٣٣]. وردَّ الزجاجُ على قول الكسائي فقال: وهذا خطأ لأن الصابيء على هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك لأن الصابئ غير اليهودي[٣٤].

ويرى تمام حسان أن الذي رفع (الصابئون) هنا قرينة التبعية لوضوحها أغنت عن قرينة العلامة الإعرابية[٣٥]؛ ولهذا قال: إنَّ قرينة العلامة الإعرابية يجوز أن تهدر، وتأتي علامة إعرابية مخالفة لما هو متفق عليه بشرط أن تأمن الجملة من اللبس، ويكون معنى الجملة مستساغاً عند السامع، وإن كانت الحركة مخالفة لقواعد اللغة؛ «فالصابئون معطوف على اسم إن الذي قبله بقرينة الواو أيضاً، أما خبر إن فهو الجملة الشرطية التي أوَّلها من آمن»[٣٦].

وفي ضوء ما تقدم يتبيَّن لنا أن إهدار القرينة لا تعني قطع الحركة، وإنما تعني مجيء حركة مخالفة للحركة المتعارف عليها في قواعد اللغة العربية؛ لأسباب صوتيَّة، أو تجانسيَّة، أو ذوقيَّة، أو ما شاكل ذلك، فهو خروج على ما اتفق عليه من الاستعمالات والتراكيب اللغويَّة، فلا نستطيع في هذه الحالة الاعتماد على العلامة الإعرابية في فهم المعنى المراد؛ لأنها قد تكون خادعة في بعض المواقف، وإنما لا بدَّ من الاعتماد على قرائن أخرى للوصول إلى المطلوب كالقرينة الحاليَّة، وغير ذلك من القرائن، وبهذه الحالة «يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة»[٣٧].

والغريب من الأمر أن أحد الباحثين يفهم من الترخص خلاف ما يراه ابن يعيش فهو يرى أنَّ الترخص في الحركة الإعرابية هي قطع الحركة، وعدم النطق بها، وهذا الأمر يجرُّه إلى ظاهرة الوقف في القرآن الكريم، ونحن نختلف معه في هذه المطالعة جملةً وتفصيلاً؛ لأنه قد خلط بين قطع الحركة،

والترخص في الحركة فقال في ذلك:«اتخذ العرب منحيين في ترخصهم للعلامة الإعرابية ويتجسد أولهما: في قطع الحركة في آخر الكلمة، أو الوقف عليها بالسكون، وثانيهما: بذكر حركة مغايرة لحركتها الأصلية[٣٨]. وما يجب التنويه إليه هو أن الوقف شيء، والترخص شيء آخر. فقطع الحركة لا تعني إهدار القرينة الصوتيَّة، ومجيء حركة مغايرة للحركة الأصلية كما هو الحال في ظاهرة الترخص في القرائن.

ثانيًا: الترخص في قرينة النسبة:

من المعلوم أنه لا يمكن الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما كالكلمة الواحدة. فكلٌّ واحدٍ منهما يكون مفتقراً إلى الآخر؛ ليتم بهما الكلام، فـ«المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه... فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بحكم الشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين، والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما»[٣٩].

وقد نقل عن بعض النحويين أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما؛ لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما، وقد قرأ ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٤٠] بنصب الأولاد وخفض الشركاء. فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول[٤١].

يرى أبو علي بأنه: «قبيح قليل في الاستعمال؛ لأنهم لا يفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالظرف الذي توسعوا فيه»[٤٢]، فهذه المواضع من القرآن وقعت فيها ببلاغة وإحكاماً لا تصرفاً وضرورة، وهذا الأمر لا ينحصر في القرآن فحسب، وإنما يقع ذلك في الشعر أيضاً إذا كان الشاعر متمكناً من لغته، بخلاف من يقول: إنه إذا وقع في الشعر لم ينسب إلى قائله عجزاً وتقصيراً كما يظن من لا علم له[٤٣].

ومن الترخصات التي وردت في القرآن الكريم في باب النسبة ورود المضاف إليه فعلاً على الرغم من اسميته، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف، ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف. وترخص من هذه القاعدة قوله تعالى ﴿قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٤٤]. فقد جاء المضاف إليه فعلاً[٤٥].

قال أبو علي: من رفع اليوم جعل الخبر المبتدأ الذي هو هذا، وأضاف يوماً إلى ينفع والجملة التي هي المبتدأ والخبر في موضع نصب بأنه مفعول القول[٤٦]، ومن نصب (يومَ ينفع) فعلى أن يوم منصوب على الظرف، والعامل فيه قال فيما تقدم ذكره من الآية السابقة ﴿قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[٤٧]، وهذا قول الزجاج[٤٨]، وأبي علي[٤٩]، والانباري[٥٠]. فيكون التقدير: قال الله هذا يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين، وقال الفراء: «يجوز أن تنصبه؛ لأنَّه مضاف إلى غير اسم، فنصب كما هو يضاف إلى ما هو مبني وهذا لا يصح عند البصريين»[٥١]. وقول النابغة الذبياني[٥٢]: [البحر الطويل]

عَلَى حِينَ عاتَبتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا وَقُلتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

قال سيبويه ومن تبعه من النحويينَ: إنما بناه؛ لأنه أضافه إلى غير متمكن، وإن الأول كان مبهمًا فأن حصر الثاني، وكل المبهمات كذلك[٥٣]؛ فلذلك يرى ابن يعيش أنه لم يكن المضاف إليه من خواص الاسم فهذه الأشياء من غالب خصائص الأسماء. فكلّ كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك[٥٤].

ثالثًا: الترخص في قرينة الرتبة: قرينة الرتبة: هي قرينة لفظية، وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزءين المرتبين بها، ولكن كل واحد من الجزءين يدلُّ موقع كلٍّ منهما من الآخر على معناه[٥٥]. وفي بعض المواقف يتطلب تقديم الخبر على المبتدأ إذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً. ومن ذلك قوله تعالى ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾[٥٦] «على أحد التأويلين ؛أي لكن ربي هو الله، إذ أصبح ضمير الفصل غير فاصل؛ لتقدمه على اسم لكن وخبرها كليهما كما تقدم الخبر على الاسم بتقدم هذا الضمير»[٥٧].

ويرى ابن يعيش أن (لكن) غيرت معنى الابتداء، ونقلته إلى الاستدراك. والأصل (لكن أنا هو الله) فحذف وأدغم، ويجوز أن تكون اللام هنا زائدة، وذهب الكوفيون إلى جواز دخول لام الابتداء في خبر لكن واستدلوا على جوازه بقول حميد بن يحيى[٥٨] : [البحر الطويل]

يَلومُونَني في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

وإن أصل الكلام لكن أنا من حبها لعميد أو لكنني من حبها لعميد فتكون اللام داخلة في خبر المبتدأ لا في خبر لكن[٥٩]. غير أنَّ أبا علي الفارسي ذكر وجهاً جيداً لهذه القراءة، فجعل النون والألف في (لكنا)الضمير المتصل في نحو فعلنا، ولم يجعله الضمير المنفصل وهو أنا، ألا ترى أن أحداً لا يحذف الألف في نحن فعلنا، وعاد الضمير الذي دخلت عليه لكن على المعنى، ولو عاد على اللفظ لكان: لكنا هو الله ربنا[٦٠].

رابعاً: الترخص في إضافة الصفة إلى موصوفها: إنَّ الصفة والموصوف شيء واحد؛ لأنهما لعين واحدة ، ففي قولنا: (جاءني زيدٌ العاقلُ)، فالعاقل هو زيد، وزيد هو العاقل. فإذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر فلا تقول: هذا زيد العاقل، وهذا عاقل زيد بالإضافة وأحدهما هو الآخر»[٦١]. وترخص من ذلك ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفة، والصفة إلى موصوفها والتأويل فيها على غير ذلك، فمن ذلك قولهم (صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء)، فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول، إذ الصلاة هي الأولى، والمسجد هو الجامع.

وإنما أزيل عن الصفة على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف والتقدير صلاة الساعة الأولى يعني من الزوال، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء* فإن قلت الصلاة الأولى، والمسجد الجامع فأجريته وصفاً له، فهو الجيد والأكثر، وإن أضفت فوجهه ما ذكرناه وهو القبيح؛ لإقامتك فيه الصفة مقام الموصوف، وليس ذلك بالسهل(٦٢).

وأطلق الأنباري على هذا النوع من الإضافة بالإضافة غير المحضة؛ لأن التقدير في قولك صلاة الأولى صلاة الساعة الأولى، فلما كان الموصوف ههنا مقدراً كانت الإضافة غير محضة، وإذا كانت غير محضة لم تفد التعريف(٦٣). «ومن قال ذلك فقد أزال الكلام عن جهته؛ لأن معناه النعت وحده الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه الصلاة الساعة الأولى، وهذا المسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع، وهو قبيح بإقامة النعت مقام المنعوت»(٦٤). ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة من جانبين حسبما يراه البصريون: **والجانب الأول:** إن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد(٦٥).

والجانب الآخر: لا يصح أن تضيف الشيء إلى نفسه لا تقول: هذا زيد العاقل(٦٦). أما الكوفيون فقد جوَّزوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله، وكلام العرب كثيراً قال الله تعالى﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾(٦٧)، واليقين في معنى نعت للحق، وقوله أيضاً (وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾(٦٨)، فأضاف دار إلى الآخرة وهما بمعنى واحد(٦٩). ويرى أحد الباحثين المحدثين أن مذهب الكوفيين أرجح، وأقرب إلى الواقع والصواب، وأنَّ الغرض من إضافة الموصوف إلى صفته التخفيف بحذف (ال) من المحلى بها. فلا سبيل إلى التمسك بالمنطق والفلسفة أمام النصوص القرآنيَّة(٧٠).

خامسًا: الترخص في قرينة الأداة

تعد قرينة الأداة من قرائن التعليق النحوية المهمة في الاستعمال العربي، فلكلِّ أداة خصوصيتها في الجملة، فمثلاً الأداة (لا) النافية للجنس تدخل على النكرات فقط، فقال ابن يعيش في ذلك:« الاسم الذي تعمل فيه (لا) لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً، فلا يكون بعدها معين»(٧١). وقد ترخص من هذه القاعدة أسماء قليلة ظاهرها التعريف، والمراد بها التنكير فمن ذلك قول الشاعر(٧٢): [من بحر الرجز المشطور]

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ   وَلَا فَتَى إلّا ابْنُ خَيْبَرِيِّ

أنشده سيبويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا، وهو اسم علم وهي لا تعمل إلا في النكرة، وجاز ذلك؛ بحسب تقدير ابن يعيش، ومن سبقه؛ لأنه أراد أمثال هيثم من الهيثمين كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين ممن يقوم مقامه في جودة الحذاء للمطي(٧٣).

ونحوه قول ذي الرمة(٧٤): [البحر البسيط]

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيٌّ لأَهْلِكَ جِيرَةٌ   لَيَالِيَ لاَ أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا

فأمثالهن نصب بـ(لا)(٧٥)، ويرجع ابن يعيش السبب في ذلك بقوله: «فلما قدر بمثل تنكر؛ لأن مثلاً نكرة وإن أضيفت إلى معرفة»(٧٦). أما قول ابن الزبير(٧٧): [البحر الوافر]

أَرَى الحَاجَاتِ عندَ أَبِي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ، ولا أُمَيةَ في البلادِ

والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم(٧٨). على إرادة ولا مثل أمية(٧٩). وتقول: (قضية ولا أبا الحسن لها) «تجعله نكرة قلت: فكيف يكون هذا، وإنما أراد علياً رضي الله عنه؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة...أنه دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها، فإنما أراد أن ينفي المنكورين كلهم ...كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية»(٨٠). وقد أوَّلها ابن يعيش بمعنى آخر، وهو: «لا فاضل، ولا قاضي مثل أبي الحسن فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرفين وعلم المخاطب أنه دخل هؤلاء في جملة المنكورين، وليس المعنى على نفي كل من اسمه هيثم، أو أمية، أو علي، وإنما المراد نفي المنكورين كلهم في صفة هؤلاء. فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى»(٨١). والذي ينعم في النصِّ يجد أن ابن يعيش يتفق مع سيبويه في وجوب أن تأتي بعد لا النافية للجنس نكرة، وإن جاءت معرفة لا بدَّ أن تؤول بنكرة. والغريب من الأمر ما قاله الرضي فهو يصرّح بقاعدةٍ لم يقلها أحد من النحاة مخالفاً سابقيه. فهو يميل إلى أن «اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به، وإن كان معرفةً»(٨٢). وهذا القول يستبعده الباحث جملة وتفصيلاً فهو مخالف للقياس، والسماع، وغير مقبول عند أغلب النحاة الكبار، فلم يقل به أحد منهم، بل منع أكثرهم دخول (لا) على اسم معرفة آنفاً (٨٣).

الخاتمة

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. قيّمت الدراسة أثر لغة القرآن في تناول ظاهرة الترخص، فمعرفة الباب النحوي لا يكتمل إلا بمراعاة جملة من القيود التي يمكن إرجاعها إلى القرائن اللفظية والمعنويّة وغيرها.
٢. استقصى البحث مسميات المحدثين لظاهرة الترخص في القرائن، فمن تسمياتها: الانزياح، أو العدول، أو إهدار القرينة، أو إطراح القرينة.
٣. ثبت في البحث أنَّ إهدار القرينة لا تعني قطع الحركة، وإنَّما تعني مجيء حركة مخالفة للحركة المتعارف عليها في قواعد اللغة العربيَّة؛ لأسباب صوتيَّة، أو تجانسية، أو ذوقية، أو ما شاكل ذلك، فهو الخروج على ما اتفق عليه من الاستعمالات والتراكيب اللغويّة عند النحاة.
٤. أثبتت الدراسة أن الشذوذ لا ينافي الفصاحة، فقد يكون ذلك مخالفاً للقواعد ولكنَّه داخل اللغة.
٥. بيّنت الدراسة أنه لا يجوز الترخص مطلقاً في القرائن، إلا إذا دلَّ دليل على القرينة التي يراد الترخص فيها؛ وذلك دفعاً لمنع حدوث أي لبس في المعنى، أو تجنباً لحدوث تدنٍ في الذوق السليم المتعارف عليه.

الهوامش

(١) الخصائص:٤١٣/٢، وينظر: الأشباه والنظائر:١٨٥/١، والقرينة في اللغة العربية:١٨٢.
(٢) ينظر: العلامة الإعرابية:٢٢١، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١ــــ٢٣٥، والقرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٥٣، والبيان في روائع القرآن: ٢٢٩/١ـ٢٥٨.
(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١ـ٢٣٥، والقرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٥٣، البيان في روائع القرآن: ٢٢٩/١ـ٢٥٨.
(٤) القرينة في اللغة العربية:١٨١.
(٥) ينظر:القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٥٣.
(٦) ينظر:البيان في روائع القرآن: ٢٣٠/١.
(٧) محاضرة ألقاها الدكتور طارق الجنابي لمرحلة الدكتوراه بتأريخ: ٢٠١٠/١١/٩.
(٨) ينظر:البيان في روائع القرآن: ٢٣٠/١.
(٩) البيان في روائع القرآن:٢٢٩/١.
(١٠) في التركيب اللغوي: ١٢٤.
(١١) الأصول، تمام حسان:٢٢٤.
(١٢) محاضرة قدَّمها الأستاذ الدكتور طارق الجنابي لطلبة دكتوراه بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧.
(١٣) ينظر: البيان في روائع القرآن: ٢٥٥/١.
(١٤) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣٣.
(١٥) ينظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي:٥٣.
(١٦) سورة التوبة: /٣.
(١٧) ينظر: إعراب القرآن، للأصبهاني : ١٤٠ـ١٤١، والكشاف: ١٧٣/٢-١٧٤.
(١٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣٥.
(١٩) البيان في روائع القرآن: ٢٥٦/١.
(٢٠) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة:١١٠.
(٢١) سورة طه /٦٣.
(٢٢) ينظر: معاني القرآن للفراء:١٨٣/٢، والحجة في علل القراءات السبع: ٥٢٣/٣.
(٢٣) البيان في روائع القرآن: ٢٥٧/١.
(٢٤) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٥٢٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف:٣٦/١، (مسألة ٣)، وشرح المفصل: ١٣٠/٣.
(٢٥) بالحارث بن كعب: ينسب إليه فخذ من القحطانية، وهم بنو الحارث بن كعب من مذحج. (معجم قبائل العرب:١٠٢/١). وينظر: التفسير البسيط:٤٣٨/١٤ـ٤٣٩.
(٢٦) خثعم: قبيلة تنسب الى خثعم بن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث، وخثعم: جبل قيل إن هذه القبيلة سميت بذلك لنزولها إياه. ينظر: التفسير البسيط:٤٣٨/١٤ـ٤٣٩.
(٢٧) قبيلة قديمة من مذحج، أصلهم من اليمن نزلوا الكوفة.(معجم البلدان:١٣١/٣).
(٢٨) التفسير البسيط:٤٣٨/١٤ـ٤٣٩.
(٢٩) ينظر: معاني القرآن للفراء:١٨٣/٢، والحجة في علل القراءات السبع: ٥٢٣/٣.
(٣٠) سورة المائدة /٦٩.
(٣١) شرح المفصل:٦٩/٨.

(٣٢) ينظر: الكتاب: ١٥٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه:١٩٣/٢، والتفسير البسيط:٤٧٥/٧.
(٣٣) معاني القرآن وإعرابه:١٩٤/٢، وينظر: التفسير البسيط:٤٧٢/٧، وشرح المفصل:٦٩/٨.
(٣٤) ينظر: المصادر نفسها والصفحات نفسها.
(٣٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٣٥.
(٣٦) البيان في روائع القرآن: ٢٥٧/١.
(٣٧) النحو والدلالة:٢٣٦/٣، وينظر: القرينة في اللغة العربية:١٨١.
(٣٨) ينظر: القرينة في اللغة العربية:٢٢١.
(٣٩) شرح المفصل:٧١/٢-٧٢.
(٤٠) الأنعام ١٣٧/٧.
(٤١) ينظر: شرح المفصل:٢٣/٣، والجمل في البحث:١٠٥.
(٤٢) الحجة:٤١٢/٣.
(٤٣) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه:٢٠٥.
(٤٤) سورة المائدة /١١٩.
(٤٥) ينظر: شرح المفصل:٢٥/١.
(٤٦) ينظر: الحجة:٢٨٢/٣-٢٨٣، وتفسير البسيط:٦٠٧/٧.
(٤٧) سورة المائدة /١١٦.
(٤٨) معاني القرآن وإعرابه:٢٢٤/٢-٢٢٥.
(٤٩) الحجة:٢٨٣/٣.
(٥٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٩٢/١(مسألة ٣٨).
(٥١) معاني القرآن:٣٢٦/١-٣٢٧.
(٥٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه. ديوان النابغة:٥١، والكتاب:٣٣٠/٢، ينظر: شرح المفصل:٢٥/١.
(٥٣) ينظر: الكتاب:٣٣٠/٢، وينظر: الأصول:٢٧٥/١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٩٢/١(مسألة ٣٨).
(٥٤) ينظر: شرح المفصل:٢٥/١.
(٥٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٩.
(٥٦) سورة الكهف /٣٨.
(٥٧) البيان في روائع القرآن:٢٣٤/١.
(٥٨) نسب ابن يعيش هذا البيت في شرحه للمفصل إلى حميد بن يحيى، ولكن من حققه ذكر أن هذا البيت لم يعرف قائله، ولم يذكر منه إلا هذا الشطر ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان. ينظر: حاشية شرح المفصل:٦٤/٨. وقد ذكر ابن عقيل صدر البيت وهو: يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك:١٦٨/١.
(٥٩) ينظر: الخصائص:٢٣٣/٢، ٩٢/٣. وشرح المفصل:٦٤/٨.
(٦٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٢٧٥/٢-٢٧٦، والحجة للقراء السبعة:١٤٦/٥، والتفسير البسيط:١٩/١٤.
(٦١) شرح المفصل:١٠/٣.
* سميت حمقاء لأنها تنبت في مجاري السيل فتجرفها السيول. (شرح المفصل:١٠/٣).
(٦٢) ينظر:أسرار العربية:٢٥٢.
(٦٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٦٤) الأصول في النحو:٨/٢.
(٦٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٤٣٧(مسألة ٦١).
(٦٦) ينظر: الأصول في النحو:٨/٢.
(٦٧) الواقعة:٢٧ /٩٥.
(٦٨) سورة الأنعام /٣٢.
(٦٩) ينظر: معاني القرآن للفراء:٥٥/٢- ٥٦، والإنصاف في مسائل الخلاف :٤٣٧/٢ (مسألة ٦١)، شرح المفصل:١٠/٣-١١.
(٧٠) ينظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند السخاوي:١١٤-١١٥.
(٧١) شرح المفصل:١٠٣/٢.
(٧٢) البيت من الرجز المشطور ، لبعض بني دبير . ينظر: خزانة الأدب:٥٣/٤، وينظر: أسرار العربية:٢٢٧/١،، شرح المفصل:١٠٣/٢.
(٧٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، وأسرار العربية:٢٢٧/١، وشرح المفصل:١٠٣/٢
(٧٤) البيت لذي الرمة. ينظر: الكتاب:٢٩٢/٢، والأصول في النحو:٣٨٨/١، وشرح المفصل:١٠٣/٢.
(٧٥) ينظر: الكتاب:٢٩٢/٢، الأصول في النحو:٣٨٨/١.

(٧٦) شرح المفصل:١٠٣/٢.

(٧٧) البيت لعبد الله بن زَبير بن فضالة بن شريك الوالي من أسد بن خزيمة، والزبير بفتح الزاي وكسر الباء. زهر الآداب وثمر الألباب: ١٩٣/١، وشرح المفصل:١٠٣/٢، وشرح شذور الذهب:٢٧٣/١.

(٧٨) ينظر: شرح المفصل:١٠٣/٢.

(٧٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٣/١.

(٨٠) الكتاب:٢٩٧/٢.

(٨١) شرح المفصل:١٠٤/٢.

(٨٢) شرح الرضي:١٥٤/٢.

(٨٣) ينظر:الكتاب:٢٩٧/٢، والأصول في النحو: ٣٨٣/١، وشرح المفصل:١٠٤/٢.

المصادر والمراجع

١) أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد بهجة البيطار ، دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

٢) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ١٩٧٥، وطبعة دار الكتاب العربي، تحقيق: فايز ترحيني، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

٣) الأصول دراسة إبستيومُولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة - البلاغة، تمام حسان، أميرة للطباعة عالم الكتب، القاهرة،٢٠٠٠.

٤) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨.

٥) إعراب القرآن للاصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني أبو القاسم الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٦) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس المصري (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢.

٨) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.

٩) التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي(ت٤٦٨هـ)، تحقيق: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، أشرف على طباعته د. عبد العزيز بن سطام آل سعود و د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، ١٤٣٠.

١٠) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال، ود. تغريد حسن أحمد عبد العاطي، إشراف ومراجعة: حسين نصار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة،٢٠١٠م.

١١) التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند السخاوي (ت٦٤٣هـ)، في كتابه فتح الوسيط في شرح القصيد ، رياض رحيم ثعبان، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٨.

١٢) الجمل في البحث، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.

١٣) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٧.

١٤) الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

١٦) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠١٠.

١٧) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، الطبعة الثانية. د. ت.

١٨) زهر الآداب وثمر الألباب، تأليف: إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، شرحه : د زكي مبارك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، الطبعة الرابعة، د. ت.

١٩) شرح الرضي على الكافية ، الشيخ رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان (د.ت) .

٢٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين أبو محمد، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٢١) شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، وضع فهارسه الفنيّة: الدكتور عبد الحسين المبارك، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة.

٢٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، ١٩٨٣م.

٢٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني ، (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت).

٢٤) في التركيب اللغوي، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج: ٧١، س: ١٩٩٢.

٢٥) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، مج ١١، س: ١٣٨٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٦) القرينة في اللغة العربية، الدكتورة كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمّان المملكة الأردنية الهاشمية ط١، ٢٠٠٩.

٢٧) الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨.

٢٨) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض وفتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢٩) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ط٥، ٢٠٠٦.
٣٠) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الزجاج (ت٣١٠هـ)، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
٣١) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق الجزء الأول : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وتحقيق الجزء الثاني: محمد علي النجار وتحقيق الجزء الثالث: عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، والهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .
٣٢) معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧.
٣٣) معجم قبائل العرب، الدكتور عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
٣٤) النحو والدلالة(مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.